قراءة سوسيولوجية في مسار الحركات الاحتجاجية بالمجتمعات العربية

أ/بكيس نور الدين
جامعة التكوين المتواصل

مقدمة:

بعد استعراض أسباب وعوامل ظهور الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي في بدايات سنة 2011، في العدد السابع من المجلة، هاأنا اليوم أعود لأحاول الاقتراب سوسيولوجيا من ظاهرة الحركات الاحتجاجية التي شهدتها بعض المجتمعات العربية. فبقدر ما كانت أسباب وعوامل ظهور هذه الحركات بارزة بشكل جلي بحكم الأزمة المتعددة الأبعاد التي كانت تعاني منها تلك المجتمعات، سواء ما تعلق بالوضع الاقتصادي المتأزم الذي شكل شرارة انطلاق الأحداث والوضع السياسي المتعفن جراء غياب الحريات وتعطيل عملية التداول على السلطة وتمييع الفضاء السياسي والنقابي والجمعوي، إلى جانب الهيمنة الخارجية على القرارات السياسية لتلك الدول بفعل التبعية الاقتصادية وانتشار الفساد والهيمنة الثقافية. نحتاج اليوم إلى وقفة تحليلية موضوعية لقراءة المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي من جديد في ظل دلالات الأحداث المتسارعة منذ بداية الحراك الاحتجاجي والتطورات الخاصة في ظل الضبابية والغموض الذي يهيمن على واقع تلك المجتمعات اليومي. وسنحاول من خلال هذا المقال تسليط الضوء على أهم معوقات هذه الحركات الاحتجاجية والعقبات التي تهددها إلى درجة قد تجعل ما كان ينظر إليه من قبل كثورة مثالية لتحقيق المبادئ العليا وتحرير المجتمعات العربية، إلى مجرد فوضى وانفلات أمني يهدد وجود الدولة ككيان اجتماعي ككل. وسوف نرى كيف تحولت بعض مرتكزات ونقاط قوة تفعيل هذه الحركات الاحتجاجية إلى عقبات تعيق تطورها، بل تعمل على تحطيمها.

ولعل أول إشكال قد يطرح أثناء محاولة القراءة السوسيولوجية لهذه الأحداث هو الوقوع في فخ مقارنة هذا الحراك الاحتجاجي بتجارب أخرى تختلف عنه زمنيا ومكانيا، والأخطر من ذلك هو مقارنة هذه الأحداث بنموذج أو تصور مثالي عن الثورات أو الانتفاضات.

لا يعكس حقيقة السنن الكونية وطبيعة المجتمعات البشرية الشيء الذي قد يسبب مزيدا من الضغط على هذا الحراك الاجتماعي وبالتالي يقلص من فرص نجاحه أو على الأقل تطوره

القراءة السوسيولوجية للمشهد:

إذا كان لا بد من إعطاء عنوان لهذا المقال فسأختار دون تردد "معوقات قراءة المشهد العربي" لأننا اليوم بعد قرابة السنتين من المتابعة لتطور الأحداث في المجتمعات العربية التي شهدت هذا النوع من الحراك الاجتماعي الاحتجاجي بصدد اكتشاف هذه المجتمعات بعد سقوط الصور المصطنعة التي كانت تصدر لنا عبر وسائل الإعلام المختلفة حول طبيعة تلك المجتمعات نحن اليوم في مرحلة اكتشاف تلك المجتمعات من خلال التعرف على مدى وعي مختلف الفئات الاجتماعية ودرجة تماسكها الاجتماعي ومدى قدرة كل طرف سياسي أو فئوي على تعبئة الأفراد وحقيقة تمثيله الانتخابي والسياسي بالإضافة إلى حقيقة الواقع الاقتصادي لتلك المجتمعات ومدى قدرة كل الأطراف على التفاعل مع الأحداث والمستجدات المختلفة وأهم عناصر ومقومات المشاريع التنموية والبدائل التي تطرحها. وقد رأينا كيف اضطرت الكثير من النخب الحاكمة الجديدة سواء في تونس أم مصر أم ليبيا إلى الاعتراف بالقصور في تقدير الكثير من الأوضاع والأحداث بسبب عدم المعرفة الكافية لبعض المعطيات المهمة مثل مدى تجذر بقايا النظام في الإدارة والتحكم في المنظومة المالية والاقتصادية والحجم الفعلي للأقليات النافذة. فإذا كان رئيس مصر المنتخب الدكتور محمد مرسي يعترف بأنه أخطأ في تقدير حجم الفساد في النظام السياسي والإداري والمالي المصري، واضطر إلى إلغاء بعض القرارات التي أصدرها في نفس اليوم فكيف يستطيع بعض السياسيين وحتى الأكاديميين الإصرار على فهم الأحداث والإلمام بها واستخلاص الدلالات بهده السهولة؟

ولعل تسرع واستعجال الكثير من المتابعين السياسيين وبعض الأكاديميين في استخلاص دلالات فهم الأحداث الجارية زاد من محاصرة هذا الحراك الاحتجاجي وشكل عبءا إضافيا على عاتق هذه الحركات الاحتجاجية. بالإضافة إلى ذلك فإن من أهم معوقات قراءتنا للمشهد كوننا جزءا من الظاهرة وبالتالي يصعب تحليلها بموضوعية وتجاوز الذاتية. والأخطر من ذلك أن تصبح هذه الأحداث التي ستحدد مستقبل عشرات الملايين من أفراد المجتمع بل مستقبل مؤسسات الدولة ككل في ظل احتمالات التقسيم والانهيار والحروب الأهلية، نتحول إلى حلبة للصراع الأيديولوجي والمصلحي والانقسامي من جراء التوظيف الإيديولوجي لقراءة الحركات الاحتجاجية وبناء مواقف غير موضوعية تعمل على توجيه الأحداث وتأجيج الصراع وتعميق الأزمة خدمة لإيديولوجيات معينة ومصالح محددة على حساب مصلحة المجتمع ومستقبل الدولة ككل. كما أن الكثير من الأكاديميين شاركوا في تأزم الوضع بسبب عدم تحليهم بالموضوعية وتجاوز الذاتية في قراءاتهم للأحداث. وعوض أن يكونوا جزءا من

الحل أصبحوا جزءا من المشكل، والصراع الحاصل اليوم في مجتمع بحجم مصر يؤكد هذا الطرح الانقسامي الذي تعاني منه المجتمعات التي شهدت هذا النوع من الحراك الاحتجاجي.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن من أهم معوقات فهم المشهد تعميم الأحكام على كل الحركات الاحتجاجية في المجتمعات العربية ووضعها في سلة واحدة وعدم الاعتراف بخصوصيات كل حركة "فكل حركة اجتماعية تتطلب حدا أدنى من التنظيم، مع ما يستتبع هذا التنظيم من آليات وقواعد للسلوك والتدبير والتعبير، وهي محددات أساسية للبنية التحتية للفعل الاحتجاجي، كما لا يمكن إطلاقا أن نتصور حركة اجتماعية بلا خطاب مؤطر وموجه لفكرة الاحتجاج. فالخطاب يعبر عن البنية الفوقية للحركة الاجتماعية، في حين يمكن اعتبار البحث في المآل سؤالا مفصليا في دراسة هذه الحركات، لكونه يدل من خلال التفكير فيه على المبنى والمعنى المفترضين لها "[1]، فنحن اليوم أمام جملة من التجارب المختلفة فالمجتمع المصري لا ينطبق عليه ما ينطبق على المجتمع التونسي ونفس الشيء يقال عن المجتمع الليبي والمجتمع اليمني والمجتمع السوري وبالتالي التجارب قد تتشابه إلا أنها تختلف ولا يمكن قراءة الأحداث بنفس المعطيات. فالطابع القبلي للمجتمع اليمني لا نجده في المجتمع المصري على سبيل المثال والطابع المؤسساتي بالمجتمع التونسي لا نجده في المجتمع الليبي وبالتالي يجب التريث في إصدار الأحكام والتحلي بالموضوعية قدر الإمكان في تحليل الأحداث الجارية مع الأخذ بالاعتبار المعوقات التي استعرضناها إلى حد الآن والمعوقات التي سنتعرض لها بالضرورة من خلال هذه الدراسة.

طبيعة الحراك الاحتجاجي:

تحديد أي ظاهرة يستلزم تحديد خصائصها والحديث عن الحركات الاحتجاجية أو الحراك الاحتجاجي بدوره يفرض علينا تحديد معالمه وطبيعته. فهل نحن أمام ثورات شعبية أم انتفاضات أم حركات اجتماعية واسعة أم نحن بصدد مجرد حركات احتجاجية عفوية وغير واضحة المعالم؟ ومبدئيا يمكن القول إننا لا نستطيع الحكم على طبيعة هذا الحراك الاحتجاجي حتى يستكمل مساره، والذي قد يدوم لعشرات السنين والحركات الاحتجاجية التي شهدتها بعض المجتمعات العربية اليوم لا تزال في بدايتها، فلا يمكن اختزال هذا الحراك في لحظة الاحتجاج نفسها أو في عامل واحد فقط، بل تمثل هذه اللحظة نتيجة

[1] العطري عبد الرحيم: سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، **إضافات المجلة العربية لعلم** الاجتماع، العدد 13، لبنان 2011، ص 22.

لتراكمات جزئية لحركات احتجاجية متتابعة تشكل مسارا احتجاجيا قد يحتاج إلى عشرات السنين، كي يتبلور في شكل متطور من الحراك الاحتجاجي يستطيع أن يحقق قطيعة معينة وحتى أعلى مستويات الاحتجاج وهي الثورة التي تعتبر "طليعة الأساليب غير التقليدية، أي الحركات الجماهيرية المنظمة التي تحدث تغيرات جذرية في النظام السياسي السائد باستخدام العنف، تتميز الثورات في العادة بالقدرة على استهواء الجماهير وتوجيهها وبجوانب التوتر والإثارة والعنف التي تنطوي عليها."[1] قد تأتي كنتيجة لتراكم الأفعال الاحتجاجية الفئوية والقطاعية وخاصة الإضرابات والاعتصامات ومختلف أشكال التعبير عن المطالب السوسيو اقتصادية. وهذه المجتمعات التي تعايش هذا الحراك تمارس الفعل الاحتجاجي بشكل جديد وبالتالي يمكن القول إن الفعل الاحتجاجي بما في ذلك الثورة أو الانتفاضة ليس محطة أو لحظة وإنما هو مسار ثوري أو مسار احتجاجي متواصل ومتذبذب.

فعلى سبيل المثال من خلال استقراء التاريخ نجد أن كل الثورات تعرف تخبطا وتراجعا فهي لا تمثل خطا مستقيما، إلا أنها تؤسس لقطيعة معينة. ومن خلال ما اطلعنا عليه حول الثورات الغربية وعلى الخصوص الثورة الفرنسية والثورة الروسية رغم كل ما اتسمت به من لا أخلاقية ودموية إلى أبعد الحدود تشكل مرجعية للمجتمع البشري ككل وحققت إنجازات لا تنكر لا زالت إلى حد اليوم تمثل مصدر فخر في بلدانها وحتى خارج بلدانها ويكفي أن نشير إلى أن الثورة الفرنسية احتاجت بكافة عيوبها إلى عشرات السنين لكي تستقر أوضاعها، وهناك من ذهب إلى الحديث عن فترة 81 سنة.

بالتالي نجد أنفسنا متحفظين أمام إطلاق أحكام نهائية حول خصوصيات هذه الحركات الاحتجاجية خاصة أنها تختلف عن بعضها البعض كلما انتقلنا من مجتمع إلى آخر وتتغير وسائل وأسباب الفعل الاحتجاجي من مرحلة إلى أخرى بل يتغير موقع الفئات المحتجة حسب تطور هذا الحراك الاحتجاجي القائم اليوم، سواء كان عبارة عن ثورات أم انتفاضات أم حركات اجتماعية أم حركات احتجاجية فئوية وعفوية.. لذلك يمكننا القول إن الحراك الاحتجاجي لا يزال في بداياته ولم يظهر بشكل جلي والواقع الملموس هو الذي سيحدد خصوصيات وملامح هذا الحراك الاحتجاجي ويميزه عن بقية الثورات التي شهدها العالم من قبل.

---

[1] غدنز انتوني: **علم الاجتماع**، تر: د/ الصياغ فايز، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان 2005، ص 486.

معوقات الفئات المحتجة:

تعتبر الفئات المحتجة أهم موارد الحراك الاحتجاجي لذلك أثير حولها الكثير من الجدل والنقاش تركز في غالبيته حول مدى أهلية وفعالية هذه الفئات في تحقيق التغيير وتوفير البديل الناجع للنخب الحاكمة موضع الاحتجاج خاصة من قبل الأصوات التي ترى في هذه الشعوب مجتمعات غير مؤهلة لتطبيق الديمقراطية وممارسة المدنية والمواطنة. وهذا ما يدفعنا إلى تبني سؤال جون بول سارتر حيث تساءل: "هل كان ثوار باريس عام 1789 شعبا متعلما؟ لقد وصفهم "ساتر" في كتابه "نقد العقل الجدلي" بأنهم كانوا مجموعة من الأصفار ونقاط الخوف والضعف والرعب انقلبت فجأة إلى قوة عارمة وتيار مدمر اكتسح أمامه كل شيء فأطاح بالملك ونظامه وبالنبلاء ورجال الدين... الخ فهل كان شعب باريس في ذلك الوقت شعبا متعلما أو مثقفا بالقدر الذي يريده المعترضون ويشترطونه لتطبيق الديمقراطية؟"[1] إلا أن هذا المبدأ في حق الشعوب في تقرير المصير ورفع الظلم لا ينفي المسؤولية عن هذه الفئات المحتجة في حالة الخطإ والتقصير وإساءة التصرف.

ولعل أهم عائق في طريق نجاح الفئات المحتجة في تحقيق الأهداف المرجوة من الحراك الاحتجاجي هو تميز هذه الفئات بالبعد الانقسامي الذي أنتج في إطار ثنائيات متعددة (إسلامي، علماني، مسيحي، مسلم، ليبرالي، اشتراكي، أصولي، حداثي...) الشيء الذي يقلل من التماسك الاجتماعي ويصعب التوافق على مشروع المرحلة الانتقالية لبناء الجمهوريات الجديدة.

بالإضافة إلى ذلك فإن الفئات الشبابية المحتجة والتي كانت حاضرة بقوة تفتقر إلى التجربة والخبرة والحكمة التي تسمح لها بمسايرة الأحداث بشكل عقلاني واستراتيجي ومنظم. فإذا كانت الفئات الشبابية المحتجة تعلم بصورة جيدة الأسباب التي أدت بها إلى الثورة والاحتجاج فهي إلى حد كبير غير قادرة على تحديد الأهداف العملية التي تصبو إليها بشكل دقيق ومنهجي ، مما يجعلها عرضة لاتخاذ مواقف غير مسؤولة قد تعصف بمكتسبات الثورة بسبب الارتجالية والتسرع وعدم الإحاطة بكل أبعاد المشهد الداخلية والخارجية.

كما أن هناك فئات اجتماعية خارجة عن كل التنظيمات الأيديولوجية والضبطية التنظيمية، وحتى بعض الفئات المثقفة تشكل عبءا على الحراك الاحتجاجي وذلك راجع إلى تأخر بعض المثقفين في تبني أهداف وطموحات الحركات الاحتجاجية بفعل ابتعادها في الكثير من الأحيان عن انشغالات الشعوب وعدم ثقتها في درجة وعي هذه المجتمعات. دون أن

---

[1] إمام عبد الفتاح إمام: الديمقراطية والوعي السياسي، شركة النهضة مصر، القاهرة، 2006، ص109- 110.

ننسى الموروث الثقافي لهذه المجتمعات الذي يشكل في كثير من الأحيان عائقا رئيسا لتطور الفعل الاحتجاجي وبلوغ أهدافه. فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أن الموروث الثقافي من خلال صراع النخب ينتج مواقف مبنية على مخاوف افتراضية أكثر منها واقعية والصراع الدائر اليوم في مصر أكبر دليل على ذلك. وقد نجد أن الموروث الثقافي يشكل آثارا أعقد من ذلك مثل ظاهرة العنف المتبادل بين الدولة والمجتمع التي تحولت بفعل عقود من الزمن في ظل الإدارة الاستعمارية والنظم الاستبدادية إلى قانون فاعل في الحياة السياسية وأسلوب عمل الدولة والمجتمع، فأصبح عداء متجذرا في البنية الذهنية، مما أدى إلى تكريس تقاليد من العنف. فالمرحلة الاستعمارية لوحدها حققت قطيعة كاملة بين المواطن والإدارة. وكذلك المواطن والدولة مما أدى إلى إنتاج تقاليد تمرد دائمة وجاءت فيما بعد مرحلة الاستبداد لتكرس هذه القطيعة بامتياز.

هذه بعض العوائق التي تحد من فاعلية الفئات المحتجة وتحول البعض من هذه الفئات إلى عائق من عائقات الحراك الاحتجاجي بعد أن كانت تمثل محرك الحراك الاحتجاجي.

طبيعة النظم السلطوية:

تشكل طبيعة النظم السياسية والسلطوية عاملا أساسيا في فهم مسار الأحداث الجارية اليوم في هذه المجتمعات. فنمط الأنظمة السياسية غير ثابت ومتطور باستمرار عبر التاريخ البشري لذلك لا يمكننا إسقاط التجارب على بعضها البعض. فالثورة الفرنسية تفاعلت في ظل نظام تقليدي لا يمكن مقارنته بأية حال مع الأنظمة السياسية الحالية، وحتى الأنظمة السياسية اليوم قد تختلف من مجتمع إلى آخر فطبيعة النظام السياسي المصري تختلف كلية عن النظام السياسي اليمني ونفس الشيء بالنسبة إلى النظام التونسي أو نظام القذافي أو نظام بشار الأسد. وأهم ما يمكن إثارته في هذه العجالة فيما يخص تأثير طبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة على مجرى الأحداث وبالضبط تعطيل مسار الحراك الاحتجاجي ومنعه من تحقيق التغيير والأهداف المرجوة هو أن:

1. النظم السلطوية أصبحت بعيدة عن التفكك السريع فقد اكتشفنا أن تفكيكها يأخذ وقتا أطول وأن هذه العملية ليست سهلة بل أحيانا تصبح جد معقدة وغير مؤكدة حيث تمتلك هذه النظم أدوات ووسائل للالتفاف على الثورة وتحريف مسارها. وقد أثبتت الأحداث الجارية في مصر وتونس بصفة خاصة مدى التواجد الفعال والمؤثر لما يطلق عليه ببقايا النظام أو الفلول إلى درجة أنها استطاعت أن تخلق نوعا من المقاومة الفعلية للنخب الحاكمة الجديدة دفعتها إلى الحديث عن الثورة المضادة.

2. إشكالية الحاجة إلى تفكيك مؤسسات الدولة أو النظام الذي تتمنى إسقاطه فقديما قامت كل من الثورة الفرنسية والبلشفية وحتى الثورة الإيرانية بتفكيك النظام القائم بشكل كلي وهذا ما يري فيه الكثير من الباحثين سببا من أسباب نجاح تلك الثورات، أما الوضع الحالي فهناك صعوبة جمة وتباين في التعامل مع مؤسسات النظام السابق حسب كل نموذج من النماذج المطروحة اليوم فسقوط نظام بن علي وبقاء مؤسسات ذلك النظام تعمل ساعد على حسن سير الثورة أو الحركة الاحتجاجية وذلك بالتزامن مع توفر حد أدنى من التوافق بين النخب السياسية، بينما غياب مؤسسات في ليبيا ساعد على الحفاظ على آليات التماسك الاجتماعي التقليدي. وبالتالي طبيعة الأنظمة السياسية تشكل عنصرا محددا في مآل الحراك الاحتجاجي، حيث لا يمكن التعامل بنفس الطريقة وبنفس الآليات مع نظام سياسي قبلي ونظام سياسي شبه ديمقراطي أو ذي طابع مؤسساتي حتى وإن كان استبداديا.

3. مرحلة ما بين سقوط النظام والعودة إلى الشرعية تحتاج إلى وعي سياسي ووجود مجتمع مهيكل وإلا قد يعيد النظام إنتاج نفسه من خلال استغلال البعد الطائفي والجهوي والصراع الإيديولوجي والبعد الانقسامي عموما.

4. فشل الدولة الوطنية في تكريس ثقافة المواطنة لدى أفراد المجتمع ساعد على التقوقع المذهبي والرجوع إلى البنى التقليدية والانتماء الطائفي والعرقي بمجرد تفكك مؤسسات الدولة.

5. هناك إشكالية التردد وعدم وضوح الرؤية بعد سقوط النظام القديم لدى النخب الحاكمة الجديدة. وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى غياب الخبرة ونقص الثقة لدى هذه النخب على إدارة شؤون الدولة، خاصة في ظل الارتباط بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية المبرمة في ظل الأنظمة السابقة وأحسن مثال على ذلك معاهدة كامب ديفيد التي وجد الإخوان المسلمون في مصر حرجا كبيرا في كيفية التعامل معها.

وباختصار لا يمكن تطور الحراك الاحتجاجي دون تخطي هذه العقبات والتفاعل معها بالطريقة المثلى حسب خصائص كل نموذج من نماذج الحراك الاحتجاجي الحاصل اليوم.

محدودية آليات الاحتجاج:

"يمكننا القول إن ما نشهده حاليا في المنطقة العربية هو أقرب إلى حركات احتجاجية منه إلى الحركات الاجتماعية، ويمكن تعريف الحركات الاحتجاجية بأنها "أشكال متنوعة من الاعتراض، تستخدم أدوات يبتكرها المحتجون للتعبير عن الرفض أو لمقاومة الضغوط الواقعة عليهم أو الالتفاف حولها. وهي أشكال منتشرة في كافة الفئات الاجتماعية وخاصة الواقعة منها تحت الضغوط الاجتماعية والسياسية وقد تتخذ أشكالا هادئة أو هيئات

غير منظمة"[1] ومن أهم خصائص الحراك الاحتجاجي آليات التعبير عن الفعل الاحتجاجي بما في ذلك فضاء ذلك الفعل الاحتجاجي وبالرجوع إلى ما تشهده اليوم المجتمعات العربية من احتجاج نجد أن الشارع أصبح أداة ضغط في مرحلة زمنية قصيرة، واشتهرت هذه الحركات الاحتجاجية بفضاءات محددة أصبحت تمثل رمزية تجاوزت الطابع المحلي إلى المستوى الدولي مثل ميدان التحرير والساحة الخضراء وغيرها من الساحات التي شهدت انطلاق هذا الحراك الاحتجاجي في إطار لجوء الفئات المحتجة إلى الاعتصام المتواصل والمبيت في الساحات مع تجنب استعمال أشكال العنف حتى وإن استخدمت السلطات القمع خاصة في بدايات الحراك الاحتجاجي، إلا أن هذه الآلية التي ميزت إلى حد كبير الحركات الاحتجاجية الحديثة في المجتمعات العربية يصعب الرهان عليها باستمرار وتحمل الكثير من الأخطار، بحيث الرهان على الشارع يتراجع مع مرور الوقت والرغبة في الاستقرار ستتزايد وهذا ما يجعل القوى المعارضة للتغيير أو الحراك الاحتجاجي عموما تراهن على عامل الوقت من خلال المناورة لامتصاص الرغبة الجامحة لمختلف الفئات الاجتماعية في التغيير. كما أن اللجوء إلى الشارع يوفر لمعارضي التغيير فرصة اللعب على عامل الفوضى والانفلات الأمني من خلال اختراق التجمعات والاعتصامات والمسيرات وتحويلها عن أهدافها الأساسية إلى عمليات اعتداء ونهب وصراع طائفي ومواجهات فئوية مما يؤدي إلى تمييع آليات الاحتجاج، وبالتالي يؤدي إلى تعطيل أنجع وأهم وسائل تعبير هذه الحركات الاحتجاجية وهي اللجوء إلى الشارع واحتلال الفضاء العام. ولعل ما شهدته مصر من ظهور البلطجية والانفلات الأمني وحدوث مواجهات فئوية بين المسيحيين والإسلاميين وبعض أنصار تيار جبهة الإنقاذ وأنصار الإخوان خير دليل على حساسية توظيف هذه الآلية. وبالرغم من نجاعة احتلال الشوارع في شكل تجمعات ومسيرات واعتصامات سلمية لإسقاط النظام كما عايشنا في التجربة المصرية والتجربة التونسية، فإن صمود الأنظمة الاستبدادية في وجه هذا الحراك السلمي ولجوءها إلى العنف والقمع بشكل متصاعد قد يحول هذه المظاهرات السلمية إلى أعمال عنف مضادة لعنف النظام الاستبدادي تدخل الجميع في دوامة عنف قد تعصف بمستقبل كل الأطراف بالمجتمع ككل والظاهرة السورية أحسن مثال على ذلك، بحيث رغم استمرار المظاهرات في الطابع السلمي أزيد من سنة إلا أن بشاعة القمع الذي تعرضت له من قبل النظام القائم حول هذا الحراك الاحتجاجي إلى حرب أهلية تسببت في تفكيك مادي ومعنوي للمجتمع السوري.

---

[1] وهبة ربيع (و آخرون): الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر، المغرب، لبنان، البحرين) مركز دراسات الوحدة العربية لبنان، 2011، ص 31.

وبالتالي فإن الفئات المحتجة مطالبة بمراجعة آليات الاحتجاج وفق تطورات الأوضاع والمستجدات الحاصلة وكل تجربة قد تحتاج إلى آليات خاصة بطبيعة وخصوصيات الطرف المحتج عليه وفضاء الاحتجاج وهذا يؤكد ضرورة دراسة كل ظاهرة على حدة قبل محاولة تحديد نقاط التشابه والاختلاف.

التدخل الأجنبي:

يأتي ذلك من خلال قيام الأطراف الأجنبية باستغلال نقاط الضعف والانقسام وهشاشة أجهزة الدولة ومؤسساتها لتعميق الفوارق وإجبار مختلف الأطراف على تخفيض سقف المطالب ومن ثم تقليص الإنجازات أو الاكتفاء والارتداد إلى الوضع القائم كأفضل ضمان ضد ما يروج له من أخطار الحرب الأهلية، وتمزق الكيانات الوطنية إلى أجزاء إثنية وطائفية وقبلية وجهوية خاصة وأن الطرف الآخر: "الذي تعترض عليه الحركة يفترض في إطار الاجتماع السياسي الأكمل (الدولة) أن تكون السلطة الحاكمة فيه، إلا أن تشابك علاقات السلطة مع البنية الاجتماعية، داخليا ومع السلطات في الدول الأخرى ومع الهيئات الدولية والإقليمية وازدياد العلاقات عبر العالم/ دولا ومنظمات وأفرادا، عقد طبيعة الحركة الاحتجاجية، وتجاوز الطرف المعترض عليه (السلطة) في البلد لتكون هي أو بعض منها، طرفا من مكونات البلد الداخلية، أو سلطة الدولة أو منظمة خارجية"[1] من أجل المحافظة على مصالحها بتلك المجتمعات أو مضاعفتها وتوسيعها أو خلق نفوذ ومصالح، ويتم ذلك باستغلال مرحلة قبلية توفر ظروفا مساعدة على التدخل ومن أهم معالم تلك المرحلة:

1. الهيمنة الاقتصادية وسلب ثروات تلك المجتمعات بما فيها الدول الريعية بالعمل على تعطيل المشاريع التنموية واستنزاف خيرات المجتمعات في صراعات هامشية وبرامج اقتصادية غير ناجعة لتكريس الهيمنة.

2. زرع ثقافة استعمارية بأشكال ناعمة من خلال زرع ثقافة الاستهلاك في مجتمعات غير منتجة لتصل إلى درجة بناء الذوق لدى تلك المجتمعات لتكريس التبعية، وقد يصل الأمر إلى درجة صناعة نخب موالية على امتداد عقود من الزمن تعمل على الحفاظ على مصالح تلك الدول وقد بينت التطورات الأخيرة عمق البعد الجهوي والدولي للنزاع داخل المجتمعات العربية من خلال تلك النخب التي تجهر بالولاء والدفاع العلني عن مصالح تلك الأطراف الدولية، وقد ظهر ذلك جليا عن طريق دعم تلك الدول لأطراف على حساب أطراف أخرى في نزاعات داخلية بالمال والإعلام وحتى السلاح مثل أحداث ليبيا وسوريا.

---

[1] المرجع السابق، ص 151- 152

3. توظيف آليات المنظومة القانونية الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة أو أمنيسي أو الجامعة العربية أو الاتحاد الأوروبي لفرض نفوذها وتدعيم مصالحها باستغلال شعارات فضفاضة مثل حق الشعوب في تقرير المصير أو حماية الأقليات أو غيرها من الشعارات المستعملة لتقنين وإعطاء الشرعية للتدخل الأجنبي والحفاظ على الهيمنة والتبعية

4. تفعيل نزاعات حدودية وعرقية ومذهبية بين المجتمعات المستضعفة لاستنزاف اقتصادياتها في شراء أسلحة على حساب المشاريع التنموية ليصل الأمر إلى درجة زرع كيانات غربية داخل أجسام تلك المجتمعات مثل زرع الكيان الصهيوني في داخل جسم المجتمعات العربية لاستنزاف طاقتها ومنعها من الانطلاق في مشاريع تنموية تخرجها من التخلف والتبعية.

التغطية الإعلامية:

إن إطلاق تسمية العولمة الفضائية على التطور التكنولوجي الهائل الذي انعكس على وسائل الإعلام عموما والتغطية الإعلامية خصوصا لمجمل الأحداث اليومية في كافة مناطق العالم يعبر بالفعل عن إحدى أهم خصوصيات المجتمعات البشرية اليوم مقارنة بالمجتمعات السابقة ولا يمكن إطلاقا الحديث عن عائقات الحراك الاحتجاجي دون الحديث عن التغطية الإعلامية لهذا الحراك. فبعد أن استعرضنا في المقال السابق دور الإعلام في دعم الحركات الاحتجاجية وإنجاح الثورات نسبيا هاهو الإعلام اليوم يتحول إلى جزء من المشكلة بعد أن اعتقدنا أنه جزء من الحل.

فنحن اليوم ضحية المتابعة الوصفية أو مجرد انطباعات عاطفية في إطار العولمة الفضائية، فالرسالة الإعلامية التي تغطي الأحداث الجارية تعمل في كثير من الأحيان على تزييف الواقع أو توجيهه في إطار تحقيق أجندات وأهداف معينة من خلال إنتاج قراءة موجهة للأحداث من أجل محاصرة معانيها ودفع الأطراف إلى اتخاذ مواقف معينة أو على الأقل الحد من تأثير أطراف محددة ودفعها إلى مزيد من التنازل أو باختصار توجيه الأحداث في اتجاهات محددة فنجد اليوم بعض القنوات تتطابق في طريقة تغطية أحداث معينة مثل أحداث سوريا وتتعارض كليا أو جزئيا في تغطية أحداث مصر أو ليبيا.. وهذا يؤكد أنها تعمل وفق أجندات محددة واستراتيجيات تخدم أهداف أطراف ما.

فاليوم الإعلام في غالبيته ليس طرفا محايدا بقدر ما هو طرف في النزاع عن طريق محاولة التأثير في الأحداث ليصل إلى مرحلة توجيه الأحداث كما أنه قد يصل إلى درجة صناعة الأحداث من خلال تسليط الضوء على ظواهر عادية ليصنع منها أحداثا متميزة قد يتم تطويرها إلى أزمات معمقة ونزاعات كبيرة يمكن أن تصل إلى مستوى الصراع الإقليمي والدولي.

فصناعة الرأي العام وتوجيهه أصبحت اليوم منتَجا إعلاميا بامتياز وإذا حاولنا التدقيق نجد أن الإعلام يستغل كل العوائق التي قمنا باستعراضها إلى حد الآن ويوظفها توظيفا مهنيا باحتراف لتحقيق أهدافه الاستراتيجية وعلى رأسها:

1. إرباك المشهد والعمل على زرع الشك والتردد لدى مختلف الأطراف كمقدمة لتهيئة الرأي العام لتقبل الرسالة التي يعمل على غرسها.

2. توصيف الحراك الاجتماعي من خلال إطلاق تسميات تحقق الهدف من الرسالة التي يريد زرعها مثل إطلاق مصطلحات قوية كالثورة والثورة المضادة والانقلاب الأمني والتوصيف المذهبي مثل الشيعة والسنة والعلويين والمسيحيين والعرقي كالأكراد والحوثيين والعشائر... الخ.

3. إعطاء دور ومكانة للتدخل الأجنبي من أجل إضفاء الشرعية على هذا التدخل وتهيئة الرأي العام لتقبله وفي نفس الوقت نفس الرسالة الإعلامية تعمل على تجريم التدخل الأجنبي لأطراف أخرى. وقد رأينا ذلك بوضوح في أحداث سوريا وكيف تعامل الإعلام مع تدخلات مختلف الأطراف الدولية في النزاع بانتقائية وتمييز.

4. محاولة تقديم النظم السلطوية الاستبدادية في صورة مزيفة بتسليط الضوء على بعض إنجازاتهم الشكلية وتضخيمها في مقابل التغطية على العجز والفشل الذي رافق سيرهم خاصة أثناء المرحلة الانتقالية التي تعقب فترة سقوط تلك الأنظمة..

هذه باختصار بعض الصور التي تبين قدرة الإعلام على توظيف العوائق المختلفة في توجيه الحراك الاحتجاجي وتحديد مآلاته.

خاتمة:

بعد استعراض- ربما- أهم معوقات الحراك الاحتجاجي في الوطن العربي نعود إلى نقطة بداية هده الدراسة وهي صعوبة فهم المشهد الحالي نظرا إلى التطورات المتسارعة في تلك المجتمعات وغياب عناصر التحليل الكافية للوصول إلى قراءة سوسيولوجية لهذا الحراك الذي لا زلنا نؤكد أنه في بداياته، إلا أن الدلالات التي استطعنا إبرازها من خلال هذا التحليل والمؤشرات والمتغيرات المذكورة تسلط الضوء على خصوصية هذا الحراك الاحتجاجي عموما وتحيلنا على ضرورة إعادة القراءة بشكل أعمق لكل تجربة من التجارب المدروسة على حدة نظرا إلى كون الخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكل مجتمع ترمي بكل ثقلها في تحديد مآل الاحتجاج. فالموقع الاستراتيجي لمصر يفرض عليها ضغطا مخالفا جدا لما يمكن أن ينتج عن الموقع الاستراتيجي لتونس، والتركيبة البشرية لهذه المجتمعات من حيث التشكل الطائفي والعرقي والجهوي تشكل عاملا في تمييز هذا النوع من الحراك الاحتجاجي من مجتمع إلى آخر حسب درجة الانقسامية والتنوع، لذلك من الخطإ الانطلاق من العناصر المشتركة للتحليل قبل دراسة خصوصيات تلك المجتمعات وتجربة كل مجتمع على

حدة لتفادي السقوط في التعميم كما يحدث اليوم عند الكثير من السياسيين والأكاديميين الذين يحاولون إيجاد دلالات لهذا الحراك الاحتجاجي بشكل جد متسرع يعيق فهم الظاهرة ويضيف مزيدا من التعقيد إلى المشهد الحالي.

بالإضافة إلى ضرورة تفادي المقارنة مع التجارب السابقة نظرا إلى التطور الهائل في المجتمعات البشرية ثقافيا وماديا وسياسيا بحيث يصعب إيجاد أرضية مشتركة لتفعيل المقارنة.

فنحن اليوم في حاجة إلى دراسات موضوعية بعيدة عن التموقع الإيديولوجي أو العرقي أو المذهبي وحتى المصلحي من أجل مساعدة هذه المجتمعات على الانتقال الديمقراطي والنهضة الاقتصادية بأقل الخسائر الممكنة.

قائمة المراجع:

1- إمام عبد الفتاح إمام: **الديمقراطية والوعي السياسي**، شركة نهضة مصر، القاهرة، 2006.

2- العطري عبد الرحيم: سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، **إضافات المجلة العربية لعلم الاجتماع**، العدد 13، لبنان، 2011.

3- غدنز انتوني: **علم الاجتماع**، تر: د/الصياغ فايز، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2005.

4- وهبة ربيع (وآخرون): **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر- المغرب – لبنان- البحرين)**، مركز دراسات الحدة العربية، لبنان، 2011.

إن التقسيم الجهوي في الجزائر، راجع بدرجة كبيرة أيضا إلى الإحساس الكبير بالانتماء الجهوي لدى الجزائريين ويزداد في حالة استعماله السياسي والاقتصادي من قبل النخب خاصة... الظرف الذي يتميز بأزمة الوطنية سياسيا وإنجازها الكبير ما يعرف أزمة في الأدوار والأداء، زيادة على طابع نخبتها الجهوي (الشرق لوقت طويل) الذي يجد معارضة من جهويات أخرى، الغرب، القبائل، حيث يمكن الحديث عن جهويات كبيرة في الجزائر (شرق، غرب، وسط، قبائل)"[1]

[1] جابي ناصر، الجزائر: من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية، مرجع سابق، ص 112.